اللهم صل وسلم على أكرم من أرسلته الأنبياء الذي هو مسلم

وفي ذلك إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول
المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطا ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبني ضربك
وفهم من قوله من مدلولي الفعل أن للفعل مدلولين وبيّن آخرهما بقوله كأمن من أمن
فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم يدل على الحدث وهو أحد مدلولي الفعل ولم
يبين المدلول الثاني وهو الزمان لأنه غير مقصود في هذا الباب فالمصدر مبتدأ وخبره
اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن في موضع نصب حال
من الضمير المستتر في الصلة ويحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف تقديره أعني ثم قال
بمثله أو فعل أو وصف نصب مثال ما انتصب بمثله أعجبني ضربك زيدا ضربا وشمل
المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال والمماثل في المعنى دون اللفظ كعجبت [illegible] فيما
وقع [illegible] مماثل في المعنى دون اللفظ ومثال ما انتصب بالفعل قمت قياما
ومثال ما انتصب بالوصف أنا قائم قياما ثم قال **وكونه أصلا لهذين انتخب**
الإشارة بهذين إلى الوصف والفعل وهو مذهب البصريين وانتخب أي اختير وذلك
لوجوه مذكورة في كتبهم ومذهب الكوفيين العكس وكونه مبتدأ وأصلا خبر كونه ولهذين
[illegible] متعلق بأصلا وانتخب خبر المبتدأ ثم قال **توكيدا أو نوعا يبين أو عدد**
كسرت سيرتين سير ذي رشد يعني أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاثة فوائد
وأن مثال الأول للعدد وهو قوله سرت سيرتين ومثله ضربته عشر ضربات
والثاني للنوع وهو قوله سير ذي رشد ومثله الوصف كقولك سرت سيرا
كثيرا أو مصاحبة الكمية كقولك سرت أحسن السير ومثال التوكيد سرت سيرا وهي
تأكيد لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له ثم قال **وقد ينوب عنه ما**
عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل الأصل في المفعول المطلق أن يكون

أو فعل

الموصوف

اللهم صل وسلم على أكرم من النبيين وعلى آله وصحبه وسلم

بلفظ من لفظ العامل فيه ومثاله نحو ضربت ضربا وقد ينوب عنه ما دل عليه من معاني
لفظ العامل فيه نحو جد كل الجد فكل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد إلا
لكنه أضيف إلى المصدر الذي من لفظ الفعل ونحو افرح الجذل فالجذل منصوب
على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه فإن الجذل هو الفرح وقد مثل
للنحويين كثيرة وورد في ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر وفاعله ينوب
وصلتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في دل
والضمير في عليه عائد على الذي هو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ
الذي دل عليه ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط وفاعل دل هو العائد على المصدر
فيكون التقدير ما دل عليه المصدر لأن كل واحد منهما دال على الآخر وهو صحيح في معناه ثم
قال **وما لتوكيد فوحد أبدا وثن واجمع غيره وأفردا** يعني أن المصدر
المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع
وغيره وهو غير المؤكد وشمل النوعي والعددي فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه
فأما العددي فبلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وأما
النوعي ففيه خلاف سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر **هل من حلوم لأقوام**
فتنذرهم ما جرب الناس من عضي وتضريسي واختلف في القياس
عليه ومذهب سيبويه أنه لا يقاس عليه فلا يثنى ولا يجمع إلا ما جمع كالعلوم
كالعلوم والأشغال ونقله بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا ضربت زيدا
ضربين وضروبا إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا وما موصولة مفعول مقدم
بوحد وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها التوكيد وغيره مفعول بأجمع ويطلبه
ثن واجمع وأفرد فهو من باب التنازع والهاء في غيره عائدة على ما ثم قال

النيابة في

النوع والعدد

فتنذرهم